وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2021

موريتانيا

حققت موريتانيا في عام 2021 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. في يناير/ كانون الثاني 2022، أصدرت وزارة التشغيل والتكوين المهني مرسوماً يقضي بتكوين قائمة بالأعمال الخطرة، وتم تحديد 44 من الأنشطة المحظورة. علاوة على ذلك، وفي تحول كبير في السياسة، تم تسجيل المنظمات غير الحكومية المناهضة للعبودية رسمياً، مما سمح لها بالعمل رسمياً وقانونياً. وأخيراً، أعلنت موريتانيا ولأول مرة عن عدد عمليات التفتيش العمالي التي قامت بها. مع ذلك، وعلى الرغم من المبادرات الجديدة لعلاج عمالة الأطفال، تم تقييم موريتانيا على أنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل بسبب استمرارها في تطبيق ممارسات وسياسات تؤخر التقدم في القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ورغم أنه كانت هناك مؤشرات للتقدم، لم تبذل سلطات إنفاذ القانون الجنائي جهوداً كافية لمعالجة العبودية وآثارها خلال الفترة التي يغطيها التقرير. بالإضافة لذلك، اشترطت الحكومة، منذ عام 2011، تقديم إثبات الزواج وجنسية الوالدين البيولوجيين من أجل حصول الأطفال على شهادة ميلاد. ونتيجة لذلك، مُنع الأطفال المولودون خارج إطار الزواج والعديد من أطفال الأقليات العرقية من الحراطين وجنوب الصحراء الكبرى، بمن فيهم المنحدرون من سلالة الرقيق، من التسجيل عند الولادة. وحيث أن شهادات الميلاد مطلوبة للتسجيل في المدارس الثانوية في موريتانيا، فإن الأطفال الصغار في سن 12 عاماً لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما يتعرض الأطفال في موريتانيا للانخراط في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل بالسخرة والعبودية المتوارثة. ويقوم الأطفال أيضاً بمهام خطرة في الزراعة، وخصوصاً في مجال رعي الماشية والماعز. لم تبذل الحكومة جهوداً كافية لإنفاذ بعض القوانين ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك قوانين العبودية المتوارثة. بالإضافة إلى ذلك ، أدى نقص الموارد المالية وتدابير التخفيف التي تهدف إلى الحد من انتشار جائحة كوفيد-19 إلى الحد بشدة من قدرة الحكومة على التنفيذ الكامل للسياسات. علاوة على ذلك، فإن البرامج الاجتماعية لمعالجة عمالة الأطفال غير كافية لمعالجة مدى انتشار المشكلة بشكل مناسب. وعلاوة على ذلك، لم تنشر الحكومة معلومات شاملة حول جهودها في مجال إنفاذ قانون العمل.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
إطار العمل القانوني	الانضمام إلى البروتوكول الاختياري للنزاع المسلح الصادر عن لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة.	2019 – 2021
	ضمان أن أحكام القانون الخاصة بالعمل الخفيف تحدد الأنشطة التي يجوز فيها القيام بمثل هذا العمل.	2015 – 2021
	رفع سن التعليم الإلزامي بغرض التماشي مع الحد الأدنى لسن العمل.	2018 – 2021
الإنفاذ	نشر المعلومات الكاملة عن جهود إنفاذ قانون العمل، بما في ذلك عدد المخالفات لقانون عمالة الأطفال التي تم العثور عليها، وعدد الانتهاكات التي تم فرض العقوبات عليها، وعدد الغرامات المفروضة على مخالفات قانون عمالة الأطفال التي تم تحصيلها، وما إذا كانت عمليات التفتيش الروتينية هادفة.	2019 – 2021
	زيادة التدريبات والموارد المخصصة لوكالات إنفاذ قانون العمل والقانون الجنائي، بما في ذلك محاكم مكافحة الرق لإنفاذ قوانين العمل على نحوٍ مناسب، وخصوصاً في المناطق النائية وفي القطاعات غير الرسمية.	2010 – 2021

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
	زيادة الجهود لضمان التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية المتوارثة والتسول القسري، طبقاً للقانون.	2016 – 2021
	التأكد من أن مسؤولي القطاع القضائي لديهم التدريب المناسب والوعي بقضايا العبودية، وبأنهم لا يرفضون بشكل غير لائق القضايا ذات الصلة أو لا يقومون بإحالتها إلى محاكم مكافحة العبودية.	2020 – 2021
	ضمان جمع المعلومات والبيانات الخاصة بجهود إنفاذ القانون الجنائي ونشرها كل عام.	2020 – 2021
	زيادة التعاون والتنسيق بين قطاع العمل ووكالات إنفاذ القانون الجنائي.	2020 – 2021
سياسات الحكومة	ضمان حصول السياسات الرئيسية المتصلة بعمالة الأطفال على الموارد الكافية، بما في ذلك التمويل من أجل التنفيذ الفعال.	2016 – 2021
	التأكد من القيام بالأنشطة اللازمة لتنفيذ السياسات الرئيسية المتعلقة بعمالة الأطفال ونشر نتائج الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	2021
البرامج الاجتماعية	ضمان الاضطلاع بأنشطة لتنفيذ برنامج القضاء على آثار الرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإتاحة المعلومات حول تدابير التنفيذ للجمهور.	2021
	توسيع نطاق البرامج لمعالجة عمالة الأطفال، بما في ذلك القطاع الزراعي، ورعي الماشية، والعمل المنزلي، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك العبودية المتوارثة والعبودية التعاقدية.	2009 – 2021
	تنفيذ برنامج توعية مستمر للمسؤولين الحكوميين بشأن القوانين المتصلة بمكافحة العبودية وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2012 – 2021
	عمل الأبحاث وجمع البيانات عن العبودية لاستخدامها في وضع سياسات وبرامج فعالة للتعرف على الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم.	2010 – 2021
	زيادة التمويل لدعم البرامج الاجتماعية التي توفر الخدمات للعبيد السابقين.	2015 – 2021
	ضمان قدرة جميع الأطفال على الحصول على شهادات ميلاد لزيادة فرص وصولهم للتعليم الثانوي وتقليل تعرضهم لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2016 – 2021
	زيادة التمويل المخصص للبنية التحتية للمدارس وتوفير المعلمين، لا سيما في المناطق الريفية ، لإزالة الحواجز وإتاحة التعليم لجميع الأطفال، بما في ذلك أطفال الأسر المنحدرة من العبيد واللاجئين.	2011 – 2021